الحزب الديمقراطي وتراجع النفوذ الامريكي

(٢٠٠٩-٢٠٢٤)

The Democratic Party and the Decline of U.S. Influence

(2009-2024)

م.م. اسراء خليل مجيد العبيدي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير

تاريخ الاستلام٢٠/١/٢٠٢٥ تاريخ القبول١٦/٢/٢٠٢٥

تاريخ النشر٣٠/٧/٢٠٢٥

الملخص:

يتناول البحث العوامل الأساسية التي ساهمت في تراجع النفوذ الأمريكي المطلق، وتأثير صعود القوى الدولية الأخرى حيث ينتقل من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب، ولا شك أن الولايات المتحدة بدأت تتراجع طواعية تحت ضغط التحديات الاقتصادية متخلية عن دورها المهيمن في قيادة النظام الدولي بشكل منفرد. فضلاً عن دور الحزب الديمقراطي تأثير الحزب على السياسة الأمريكية وكيف كان لذلك تأثير على تراجع النفوذ الأمريكي على الساحة العالمية من خلال رفض الرئيس أوباما التدخل المباشر في الأزمة الليبية عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى تبني استراتيجية تقوم على المشاركة مع دول أخرى في إدارة الأزمات.

الكلمات المفتاحية: النفوذ، الولايات المتحدة الامريكية، الحزب الديمقراطي، التنافس الدولي

ABSTRACT: The research addresses the main factors that contributed to the decline of absolute US influence, in addition to the impact of the rise of other international powers and the decline of US influence in Africa, as it moves from a unipolar to a multipolar system. There is no doubt that the United States has begun to retreat voluntarily under the pressure of economic challenges, abandoning its dominant role in leading the international system unilaterally. In addition to the role of the Democratic Party and its influence on US policy, this has had an impact on the decline of US influence in the global arena. This decline was evident in President Obama's refusal to intervene directly in the Libyan crisis in 2012, in addition to adopting a strategy based on partnering with other countries in crisis management.

Keywords: Influence, United States, international competition, the Democratic Party.

مقدمة: تشهد الساحة العالمية اليوم تحولات عميقة تعيد تشكيل النسق الدولي الذي ظل لسنوات طويلة يدور في إطار الهيمنة الأمريكية، تلك القوة الكبرى التي سيطرت على المشهد العالمي منذ انتهاء الحرب الباردة، معتمدة على تفوقها الاقتصادي والعسكري والتقني. ومع ذلك، فإن مسار التاريخ لا يقف عند هيمنة أحادية أو مركزية مطلقة، فقد بدأت تظهر قوى صاعدة تعيد ترتيب موازين القوى على المستوى العالمي، مثل الصين

وروسيا، اللتين نجحتا من خلال استراتيجيات متنوعة في مواجهة النفوذ الأمريكي، بل وتقليص مكانته السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية.

هذا التغير ليس مجرد حدث عابر أو أزمة مؤقتة، بل هو تعبير عن تحول جوهري في طبيعة النظام العالمي. فقد أصبح واضحًا أن نظام القطب الواحد الذي تشكل بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لم يعد قادرًا على التعامل مع تعقيدات الواقع المعاصر، خاصة مع صعود قوى دولية وإقليمية تسعى لفرض رؤى جديدة على ديناميكيات السياسة العالمية. فالصين، باقتصادها المتنامي ومشروعها الطموح "الحزام والطريق"، تمثل اليوم تحدياً جذرياً للنظام الاقتصادي الذي قادته الولايات المتحدة، بينما تعمل روسيا، مستفيدة من قوتها العسكرية وحنكتها الجيوسياسية، على إعادة رسم مناطق النفوذ في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

يعتبر الحزب الديمقراطي واحداً من الاحزاب التي أثرت في تراجع النفوذ الامريكي بشكل كبيرعلي الساحة العالمية ،وقد واجه خلال العقود الماضية تحديات كبيرة أثرت على سمعته ونفوذه ليس فقط محليًا بل عالميًا.

ويُعتبر هذا النقاش ليس الأول من نوعه حول مستقبل الهيمنة الأمريكية حيث يرى البعض أنه بدأ مع نشر كتاب بول كينيدي بعنوان "صعود وسقوط القوى العظمى"، والذي ناقش فيه احتمالات تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية، وأن من أهم أسباب التراجع الولايات المتحدة دور الحزب الديمقراطي على التأثير في تراجع النفوذ الامريكي ..

إشكالية الدراسة: تنطلق إشكالية الدراسة من منطلق مفاداه معرفة أسباب تراجع النفوذ الامريكي المطلق وتحليل دور الحزب الديمقراطي في التأثير على هذا التراجع الأمريكي من خلال دراسة السياسات المتبعة والأحداث التاريخية التي شهدتها البلاد.

وتتناول إشكالية البحث سؤالًا أساسيًا يتمثل في: هل لا يزال التفرد في السيطرة يخدم مصالح الولايات المتحدة؟ وهل الحزب الديمقراطي له دورا في تراجع النفوذ الامريكي علي الساحة العالمية ؟ومن خلال السؤال الرئيسي تتفرع عدة أسئلة فرعية وهي كالتالي :

١-ما هي العلامات الدالة على تراجع الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة؟

٢-كيف ساهمت انتهاكات الولايات المتحدة لقواعد النظام الدولي في تقويض شرعية هيمنتها؟

٣-هل يمكن للنظام العالمي أحادي القطب أن يستمر في ظل التغيرات الكبيرة والسريعة التي يشهدها النظام الدولي؟

٥-كيف ساهم الحزب الديمقراطي في تراجع تأثير النفوذ الامريكي؟

أهداف الدراسة: تشير الدراسة إلي معرفة عدة أهداف وهي :١- معرفة أسباب تراجع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، مع دراسة مدى تأثير القوى الدولية الكبرى الصاعدة، مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي على السياسات الأمريكية وتأثير دور الحزب الديمقراطي في تراجع النفوذ الامريكي .٢-تحليل مستقبل القيادة الأمريكية في النظام الدولي: ٣-يتم تسليط الضوء على القرارات والسياسات الأمريكية للحزب الديمقرطي التي تشير إلى تراجعها عن دورها القيادي المهيمن في النظام الدولي والعالم ككل.

فرضية الدراسة: تشير فرضية الدراسة إلى كلما تقلص النفوذ الامريكي نتيجة القوي الصاعدة وتاثير دور الحزب الديمقراطي في النفوذ الامريكي كلما أضعف الولايات المتحدة الامريكية في ميزان توازن القوي العالمي.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، الذي يسعى إلى استكشاف العلاقة بين الظاهرة وواقعها الملموس للتوصل إلى استنتاجات واضحة. ومن خلال هذا المنهج، يتم فحص العوامل التي ساهمت في تراجع الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية. وكيف يؤثر هذا التراجع على استقرار النظام الدولي. كما يتم دراسة التغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية وعمليات صنع القرار، استخدام منهج تحليل النظم: تستخدم الدراسة أيضًا منهج تحليل النظم، الذي يركز على فهم العلاقات بين الأنظمة المختلفة وكيف تؤثر متطلبات كل طرف على الآخر وعلى النظام ككل. يتم توظيف هذا المنهج لاستكشاف تأثير التغيرات الحالية في النظام الدولي على تشكيل النظام الدولي المستقبلي.يتم تحليل التفاعل بين السياسة الخارجية الأمريكية، التي كانت تعتمد على هيمنتها المنفردة، وتراجع هذه الهيمنة في مواجهة السياسات الخارجية للدول الصاعدة مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، والتي تشكل أقطابًا منافسة في النظام الدولي.

تقسيم الدراسة: سيتم تقسيم الدراسة إلي عدة مطالب وهي كالتالي :١-تاريخ الحزب الديمقراطي وتوجهاته السياسية .٢- أسباب تراجع النفوذ الامريكي .٢-دور الحزب الديمقراطي وتراجع النفوذ الامريكي.

المطلب الاول: تاريخ الحزب الديمقراطي وتوجهاته السياسية

الحزب الديمقراطي الأمريكي هو واحد من الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، ويعتبر من أقدم الأحزاب السياسية في العالم. تأسس الحزب في أوائل القرن التاسع عشر منذ عام ١٨٢٨، واستمر في التأثير على السياسات الأمريكية حتى يومنا هذا. في هذا البحث، سوف نبرز دور الحزب الديمقراطي في التاريخ الأمريكي، وأفكاره السياسية، وتأثيره على المجتمع والاقتصاد والسياسة الخارجية.

تأسس الحزب الديمقراطي في عام ١٨٢٨ على يد أندرو جاكسون، الذي أصبح أول رئيس ديمقراطي للولايات المتحدة. في البداية، كان الحزب يعبر عن مصالح الطبقة العاملة والمزارعين، وكان يقف في وجه النخب السياسية. ولكن مع مرور الوقت تطورت أفكاره ومواقفه لتناسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. على مر السنين، شهد الحزب الديمقراطي العديد من التحولات. في القرن التاسع عشر، كان الحزب يدعم توسع الولايات المتحدة، بما في ذلك قضية الإلغاء التي أثرت على العبودية. خلال الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)، انقسم الحزب الديمقراطي بين من دعموا الشمال ومن دعموا الجنوب. بعد الحرب شهد الحزب سنوات من الضعف، ولكنه استعاد قوته مع ظهور حركة الصفقة الجديدة تحت قيادة الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت في الثلاثينيات، حيث قدم حزمة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة الكساد الكبير.[١]

يميل الحزب الديمقراطي إلى تبني أفكار الليبرالية الاجتماعية، حيث يؤمن بالأهمية المركزية لحقوق الإنسان والمساواة. يدعم الحزب حقوق الأقليات، بما في ذلك حقوق المرأة والأقليات العرقية ، تروج سياسات الحزب الديمقراطي لزيادة الإنفاق الحكومي في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية، بهدف تقليل الفجوات الاقتصادية وتعزيز الطبقة الوسطى. يعتقد الحزب أن الحكومة يجب أن تلعب دورًا فاعلًا في تنظيم السوق وحماية مصالح الأفراد.[٢]

يتضح دور الحزب في التأثير على السياسات الأمريكية من خلال متلك التاريخ طويل من النجاح في الانتخابات الرئاسية، حيث فاز في العديد من الدورات الانتخابية التي شهدت قادة بارزين مثل روزفلت، كينيدي، وأوباما. يعود الفضل في ذلك إلى قدرتهم على التواصل مع الناخبين ومناولتهم قضايا تهمهم.أما تأثيره في الكونغرس حاز الحزب الديمقراطي على قوة مؤثرة داخل الكونغرس، حيث يتولى الحزب سقفَ كبيرًا من المناصب

القيادية. تمكّن الديمقراطيون من تمرير قوانين تعكس قيمهم، مثل قانون الرعاية الصحية بأسعار معقولة (أوباما كير) وغيره من القوانين ذات الصلة. [٣]

يواجه الحزب تحديات عدة فمنها تحديات داخلية:فعانى الحزب الديمقراطي من انقسامات داخلية بسبب اختلافات الأيديولوجيات بين أعضائه، وخاصة بين التقدميين والمعتدلين. هذه الانقسامات أضعفت الحزب في أوقات الحرجة وأثرت على استراتيجيته في الانتخابات. ٢–تحديات التركيبة السكانية للولايات المتحدة بشكل كبير على مدى العقود الماضية، حيث باتت شرائح من المجتمع الأمريكي تميل إلى أحزاب أخرى، مما أثر على قاعدة الحزب الانتخابية.٣ –تحديات السياسة الخارجية فقد تعرضت السياسة الخارجية الأمريكية لتحديات متعددة، بدءًا من الحروب في الشرق الأوسط إلى الأزمات الاقتصادية العالمية. وقد أسهمت القرارات التي اتخذها الديمقراطيون في بعض الحالات في خلق انطباع بأن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الرئيسي في الساحة العالمية.[٤]

المطلب الثاني: أسباب تراجع النفوذ الامريكي

مرت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠٠٤بتحولات هامة في مجالات قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما أدى إلى ظهور أسباب حول تراجع نفوذها على المستويين الدولي والمحلي ومن أهم أسباب تراجع النفوذ الامريكي وهي:

أ–الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨

شهد العالم تحولات كبيرة منذ عام ٢٠٠٧، وهو العام الذي شهد بداية الأزمة المالية العالمية التي أطلق عليها بعض الخبراء اسم "الركود العظيم". وقد أدت هذه الأزمة إلى تغيير التوقعات التي كانت تشير إلى استمرار الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة، حيث ظهرت مخاوف من تراجع الدور الأمريكي وحدوث تحولات جيوسياسية كبرى. كان للركود

العظيم تأثير مزدوج: أولهاً، كشف عن انتقال الثروة العالمية من الغرب إلى الشرق، وهو اتجاه يتجلى في الصعود السريع للصين كقوة منافسة في النظام الدولي. ثانيًها أثار شكوكًا حول قوة المؤسسات المالية والاقتصادية الأمريكية، وهي شكوك تعززت من خلال توقعات تشير إلى نهاية عصر الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية.

وعلى الرغم من أن الركود الاقتصادي عادة ما يرتبط بانخفاض دخل الأفراد، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض كبير في أرباح الشركات نتيجة لتقليل الإنفاق الاستثماري وزيادة حالات الإفلاس، إلا أن الأزمة المالية العالمية لم تقتصر على تفاقم هذه المؤشرات السلبية في الاقتصاد الكلي فحسب، بل امتد تأثيرها السلبي ليشمل الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، بالإضافة إلى المدخرين والمستثمرين. ويُعتقد أن الآثار السلبية الناتجة عن هذه الأزمة تأتي في المرتبة الثانية بعد الكساد الكبير الذي ضرب الولايات المتحدة بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٩.[٥]

لقد لعبت الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة ودورها المركزي في النظام الاقتصادي العالمي دورًا محوريًا في تحول الأزمة الاقتصادية إلى ظاهرة عالمية، خاصة بعد التدهور الكبير الذي شهدته الاقتصاديات الأمريكية. وقد أدى هذا التدهور إلى تسجيل أعلى معدل لفقدان الوظائف منذ ٣٤ عامًا، حيث بلغ عدد الوظائف المفقودة حوالي ١,٨ مليون وظيفة، ليصل إجمالي الخسائر الوظيفية منذ بداية الأزمة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٦ مليون وظيفة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد تعافت بشكل ملحوظ من أسوأ أزمة مالية منذ الكساد العظيم، إلا أنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات الجسيمة. فعلى سبيل المثال، منذ عام ٢٠١٥، ارتفع الدين الفيدرالي الأمريكي ليصل إلى ٧٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي واحدة من أعلى النسب المسجلة في التاريخ. كما تشير التوقعات إلى أن نسبة الدين قد تصل إلى حوالي ١٠٣% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام

٢٠٤٠، مما سيؤثر حتمًا على قدرة الدولة على تمويل البرامج التي تدعم رفاهية المواطنين الأمريكيين، بالإضافة إلى تمويل الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك الإنفاق الدفاعي.[٦]

ب: الاخفاق السياسي والاقتصادي وعواقبه على الشأن الاقتصادي

لا شك أن الولايات المتحدة ما زالت تعاني من تبعات حربها التي وصفها العديد بالفاشلة في أفغانستان، وهو وصف تعزز بمشهد الانسحاب الأمريكي من البلاد في أغسطس ٢٠٢١ بعد عشرين عامًا من الوجود العسكري الذي شهد أطول صراع مسلح تخوضه الولايات المتحدة، وفشلت خلاله في تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على الإرهاب. وقد كلفت هذه الحرب الاقتصاد الأمريكي أكثر من تريليوني دولار. كما يرى بعض المحللين أن التدخل العسكري الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق تحت ذريعة مكافحة الإرهاب كان توسعًا غير مدروس، حيث تأثرت الولايات المتحدة بتصريحات وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) التي أكدت قدرة البلاد على خوض حربين في آن واحد وتحقيق النصر فيهما. وقد أيد العالم السياسي ستيفن والت هذا الرأي في مقال له نشرته صحيفة "ذا ناشيونال إنترست" (كريستوف،٥,٢٠١٨)، حيث انتقد عدم قدرة الولايات المتحدة على تحديد أولوياتها بما يتماشى مع مصالحها الوطنية، ووصف دخولها في حربي أفغانستان والعراق بمغامرة غير محسوبة أدت إلى إهدار موارد اقتصادية وعسكرية هائلة، مما ساهم في تفاقم العجز التجاري وبلغ ذروته مع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ [٧]، ويشير البعض إلى أن تراجع الهيمنة الأمريكية العالمية قد بدأ بالفعل، حيث قدرت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحروب بحوالي ٧٠٠ مليار دولار. [٨]

بدأت بوادر علامات تراجع الهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية مع الإخفاق الكبير الذي مُنيت به واشنطن في العراق. ويعزو العديد من الخبراء العسكريين هذا الفشل إلى قرار التسرع في غزو العراق دون إعداد مسبق أو تخطيط استراتيجي دقيق لتقييم العواقب

والمخاطر المحتملة. كما انتقد عدد كبير من الخبراء العسكريين الأمريكيين آنذاك، بما في ذلك وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد"، فكرة تحقيق النصر بتكلفة عسكرية منخفضة، والتي تبين لاحقًا أنها غير واقعية. بالإضافة إلى ذلك، أدى غياب التنسيق الفعال بين المؤسسات العسكرية الأمريكية، وسوء إدارة مرحلة ما بعد الغزو، خاصة فيما يتعلق بنقل السلطة في العراق، إلى تفاقم الأوضاع. وقد تفاقمت هذه المشكلات بسبب عدم فهم التعقيدات الاجتماعية والسياسية في العراق، والتي تتشابك فيها الانقسامات العشائرية والمذهبية.

كما أدى تصاعد حركة المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية إلى استنزاف مستمر للقدرات البشرية والمادية للولايات المتحدة. ولم تقتصر التحديات على الجانب العسكري فحسب، بل واجهت إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" أزمة مالية حادة بسبب التكاليف الباهظة للحرب، والتي كانت تُقدَّر في البداية بأنها ستكون محدودة ويمكن تغطيتها من عائدات النفط العراقي. إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك تمامًا، حيث تحول العراق إلى عبء مالي كبير على الاقتصاد الأمريكي ودافعي الضرائب.

من الناحية الدبلوماسية، تسببت الحرب في تدهور سمعة الولايات المتحدة على المستوى الدولي. فقد انخفضت نسبة التأييد للولايات المتحدة في العديد من الدول الأوروبية بشكل ملحوظ؛ ففي أوروبا انخفضت النسبة من ٧٥% إلى ٥٨%، وفي بريطانيا من ٦٢% إلى ٢٧%، وفي فرنسا من ٦٣% إلى ٢٨%، وفي ألمانيا من ٦١% إلى ٢٧%. كما أظهرت استطلاعات الرأي في بعض الدول الإسلامية الصديقة للولايات المتحدة، مثل تركيا وباكستان والمغرب، أن نسبة كبيرة من السكان يعتبرون العمليات الانتحارية ضد القوات الأمريكية في العراق مبررة، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٥٩% في تركيا، و٢٦% في باكستان، وحوالي ٢٥% في المغرب. رأى المحللون أن معارضة كل من فرنسا وألمانيا

لغزو العراق كانت بمثابة تحدٍ واضح للسياسة الأمريكية الإمبريالية على المستوى العالمي، سواء من حيث مفهومها أو أهدافها أو وسائلها. وهذا يشير إلى رغبة الدول الرئيسية في إرساء نظام دولي لا تهيمن فيه الولايات المتحدة وحدها على صنع القرار في القضايا العالمية المعقدة، مما يعكس اعتراضًا صريحًا على النظام الأحادي القطبي.[٩]

ج: الظاهرة الترامبية من حيث أنتشارها وتأثيرها

تستند الأيديولوجية المعروفة بالترامبية (Trumpism) إلى الاعتقاد بتفوق العرق الأبيض وكراهية الأجانب، حيث تتخذ مواقف متطرفة وصريحة ضد الأقليات العرقية والمهاجرين، خاصة المسلمين في الولايات المتحدة. وهذا يتناقض مع طبيعة الولايات المتحدة التي تأسست واستمرت بفضل مساهمات المهاجرين، وفقًا لما نص عليه الدستور الأمريكي. وقد تناولت العديد من الدراسات الدور الذي لعبته الخطابات العنصرية للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في تأجيج العنف داخل البلاد، بل إن بعض المحللين يعتقدون أن ترامب لم يكتفِ بتشجيع العنصرية، بل استفاد منها سياسيًا. كما أشارت تحليلات إلى وجود صلة بين حملته الانتخابية وزيادة حوادث العنف المتحيز، حيث أظهرت إحصائيات مكتب التحقيقات الفيدرالي ارتفاعًا ملحوظًا في جرائم الكراهية في المناطق التي حصل فيها ترامب على تأييد كبير خلال انتخابات ٢٠١٦، مقارنة بالمناطق الأخرى.[١٠]

وقد استند الباحثون في تحليل ظاهرة الترامبية إلى عدة أدلة، منها:[١١]

١-الهجوم المتكرر على المسلمين في خطاباته الانتخابية، حيث دعا إلى منع دخولهم إلى الولايات المتحدة ووصف هذا الإجراء بأنه "حتمي"، معتبرًا أن الحدود يجب أن تبقى مغلقة أمام المسلمين حتى يتمكن الكونغرس من فهم أسباب كراهيتهم لأمريكا.

٢-وعده بترحيل جميع المهاجرين غير الشرعيين فور فوزه بالرئاسة، تم الشروع في تشييد سور على الحدود مع المكسيك بهدف الحد من تدفق المهاجرين، إلى جانب خطط لترحيل ما يقارب ١١ مليون مكسيكي يقيمون حاليًا داخل الولايات المتحدة.

٣-تصريحاته العنصرية تجاه الأفارقة، حيث ادعى أنهم بحاجة إلى "عودة الاستعمار" لمئة عام أخرى، ووصفهم بالكسل والغباء، مما أثار احتجاجات واسعة من قبل الأمريكيين من أصل أفريقي والمجتمعات الأفريقية ،هذه العناصر تشكل جزءًا من الإطار الفكري الذي دعمته الحركة الترامبية، والذي أثار جدلًا واسعًا حول تأثيره على المجتمع الأمريكي وقيمه الأساسية. (١٣)

يرى بعض المحللين أن انتشار الظاهرة السياسية المرتبطة بالتيار الترامبي والعنصري يعود إلى انتشار المذهب المسيحي البروتستانتي في الولايات المتحدة، والذي يشكل أتباعه حوالي ٧٠% من إجمالي سكان البلاد. غالبية هؤلاء الأتباع ينحدرون من أصول أوروبية يشعرون بالتهديد من تزايد نفوذ الأمريكيين من أصل أفريقي، بالإضافة إلى تدفق المهاجرين سواء كانوا شرعيين أو غير شرعيين. ويرون أن انتخاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب كان بمثابة تعبير عن احتجاجهم، حيث وجدوا في خطابه السياسي أثناء حملته الانتخابية انسجامًا مع أفكارهم ومعتقداتهم.

هذه التوجهات ساهمت في ظهور تيار سياسي يُعرف باسم "اليمين البديل" (Alternative Right)، وهو مصطلح عرّفته وكالة أسوشيتد برس بأنه "مزيج من العنصرية والشعبوية والقومية العرقية البيضاء". وقد اكتسبت هذه الحركة زخمًا كبيرًا منذ أن أعلن ترامب نيته خوض سباق الترشح للحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٤، مما أعاد إحياء أفكار القومية البيضاء وطرح تساؤلات حول هيمنة الولايات المتحدة العالمية.

هذه التطورات أدت إلى تشكيك العديد من المراقبين في مصداقية الولايات المتحدة كأكبر دولة ديمقراطية في النظام الدولي، خاصة في ظل تصاعد الخطابات التي تعكس انقسامات داخلية وتوجهات عنصرية[١]. (١٤)

د:الانسحاب المفاجئ من أفغانستان وعودة طالبان إلى السلطة.

شهد العالم خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي "جو بايدن" حدثًا بارزًا تمثل في انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، وذلك بعد صراع استمر لعقود طويلة. جاء هذا الانسحاب كخطوة نهائية لعملية بدأها الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" في أغسطس ٢٠١٩، عندما أعرب عن استيائه من استمرار الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان، مؤكدًا رغبته في إنهاء هذا الوجود "في أقرب وقت ممكن". وفي فبراير ٢٠٢٠، وقع ترامب اتفاقية رسمية مع حركة طالبان، تعهدت بموجبها الولايات المتحدة بسحب قواتها بالكامل من أفغانستان، مع تخفيض عدد الجنود الأمريكيين إلى ٨٦٠٠ بحلول منتصف يوليو ٢٠٢٠، على أن يتم الانسحاب النهائي بحلول نهاية أبريل ٢٠٢١.(١٥)

وعندما تولى الرئيس الحالي جو بايدن السلطة، أكد على مواصلة تنفيذ هذا القرار، معبرًا عن تأييد إدارته لخطة الانسحاب التي وضعها سلفه. وقد برر بايدن موقفه بأنه يصب في مصلحة الولايات المتحدة، مشيرًا إلى أن استمرار الحرب في أفغانستان لم يعد مجديًا بعد أن كلفت البلاد خسائر اقتصادية هائلة تقدر بحوالي ٢,٢ تريليون دولار، بالإضافة إلى خسائر بشرية بلغت نحو ٢٤٠٠ جندي أمريكي.(١٦)

أعاد قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان إلى الأذهان قرار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بالانسحاب من العراق عام ٢٠١١، وما ترتب على ذلك من نتائج سلبية.

[1]) Afghan .Study Group Final Report A Pathway for Peace in Afghanistan, United States Institute of Peace, Washington, DC, February 2021.p20.

فبعد خروج القوات الأمريكية من العراق، شهدت البلاد تصاعدًا ملحوظًا في نفوذ تنظيم داعش وزيادة حادة في وتيرة العمليات الإرهابية. هذا الوضع دفع الكثيرين إلى إجراء مقارنات بين تداعيات الانسحاب من العراق واحتمالية حدوث تداعيات مماثلة في أفغانستان، خاصةً في ظل توقيت الانسحاب الحرج. فقد أشارت تقارير إلى أن عدد الهجمات الإرهابية في مختلف مناطق أفغانستان خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢١ بلغ حوالي ٦٠ هجومًا، بالإضافة إلى تعثر مفاوضات السلام بين الحكومة الأفغانية المعترف بها دوليًا وحركة طالبان.[١٧]

ومع بدء الانسحاب الأمريكي، شهدت أفغانستان موجة من الهجمات والتفجيرات التي نفذتها طالبان، والتي تمكنت في النهاية من استعادة السيطرة على العاصمة كابول، فضلًا عن السيطرة على جميع المناصب القيادية في البلاد. هذا الوضع دفع العديد من الخبراء إلى التحذير من أن لهذا الانسحاب تداعيات خطيرة ليس فقط على المستوى المحلي في أفغانستان، بل أيضًا على المستويين الإقليمي والدولي. فمع تراجع الولايات المتحدة عن تحمل أعباء الوجود العسكري في أفغانستان وتغير أولوياتها الاستراتيجية، من المتوقع أن يؤدي الفراغ الناتج عن هذا الانسحاب إلى سعي العديد من القوى، خاصة الإقليمية، لملء هذا الفراغ، مما قد يحول أفغانستان إلى ساحة للتنافس والصراع الإقليمي.[١٨]

وصف بعض المحللين انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان دون شروط مسبقة، وبالطريقة التي تمت بها وفي التوقيت الذي حدثت فيه، بأنه يعكس فشل الاستراتيجية التي اتبعتها واشنطن على مدار عقدين من الزمن. هذه الاستراتيجية، التي اعتمدت على تغيير الأنظمة عبر القوة العسكرية، لم تنجح في إضعاف حركة "طالبان"، بل على العكس، استعادت الحركة سيطرتها على كامل البلاد وحققت مكاسب كبيرة. بل إنها

حصلت على اعتراف دولي كأحد أطراف الحل للأزمة السياسية والأمنية في أفغانستان، وذلك بموجب الاتفاق الذي أبرمته مع الولايات المتحدة. [١٩]

من جهة أخرى، اختلفت ردود الفعل الداخلية في الولايات المتحدة حول الانسحاب بين مؤيد ومعارض. فمن وجهة نظر السيناتور الجمهوري "ميتش ماكونيل"، أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، كان الانسحاب "خطأ جسيماً وتنازلاً عن القيادة الأمريكية"، متوقعاً أن يؤدي إلى وصول طالبان إلى السلطة وما يترتب على ذلك من فوضى إقليمية ودولية. في المقابل، رأى مؤيدو الانسحاب، ومن بينهم وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولين باول"، أن الوقت قد حان لإنهاء الصراع الطويل في أفغانستان، معتبرين أن استمرار الوجود العسكري الأمريكي هناك يعيق قدرة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي، خاصة في ظل تنامي قوى منافسة على الساحة العالمية.

وقد أظهر المشهد الفوضوي الذي رافق الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والذي تجسد في الصور المأساوية لمطار كابول، مدى الارتباك الذي واجهته واشنطن. هذا المشهد أثار تساؤلات لدى أصدقاء الولايات المتحدة وحتى منافسيها حول قدرتها على الحفاظ على زعامة النظام الدولي بسلوك غير منضبط وقبضة مهتزة. يرى بعض المحللين أن الارتباك الأمريكي ربما كان عاملاً محفزًا لروسيا في اتخاذ قرارها بشن عملية عسكرية في أوكرانيا. وقد أكد رئيس روسيا بوتين أن الوقت قد حان لإنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب، وإنهاء الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة على الساحة العالمية. [٢٠]

هـ: تراجع النفوذ الامريكي في إفريقيا

تُعد إفريقيا من المناطق الحيوية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز تواجدها ونفوذها فيها على الصعيد الدولي، يتمركز حوالي ٦٠٠٠ عسكري أمريكي في نحو ٣٤ موقعًا

استراتيجيًا منتشرًا عبر القارة الإفريقية، وخاصة في المناطق الممتدة من شرق إلي غرب إفريقيا بما في ذلك منطقة الساحل. يتمركز هؤلاء الجنود في عدة دول، منها: بوركينا فاسو، السنغال، غانا، النيجر، تشاد، إفريقيا الوسطى، جنوب السودان، الكاميرون، الجابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوتسوانا، الصومال، كينيا، أوغندا، وجيبوتي. ومع ذلك، لوحظ تراجع ملحوظ في الوجود الأمريكي في منطقة غرب إفريقيا، حيث أعلنت واشنطن في نهاية أبريل ٢٠٢٤ عن احتمال سحب قواتها بشكل مؤقت من تشاد. جاء هذا الإعلان بعد قرار الجنرال محمد إدريس ديبي، زعيم المجلس العسكري الحاكم في تشاد، في ١٩ أبريل ٢٠٢٤بوقف فوري للأنشطة العسكرية الأمريكية في قاعدة "أدجي الجوية، وإيقاف جميع عمليات الطائرات المسيرة بدون طيار العاملة في القاعدة، التي تقع بالقرب من العاصمة التشادية نجامينا .وقد سبق هذه الخطوة قرار من المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في النيجر في ١٦ مارس ٢٠٢٤، بإلغاء الاتفاقية الموقعة مع واشنطن عام ٢٠١٢، والتي كانت تتيح وجود عسكريين أمريكيين وموظفين مدنيين تابعين لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) على أراضي النيجر .هذه التطورات أثارت العديد من التساؤلات حول مستقبل التواجد الأمريكي في منطقة الساحل وغرب إفريقيا بشكل عام. (٢١)

تظهر العديد من الدلائل تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة الساحل والصحراء، مع توجه دول المنطقة نحو تشكيل تحالفات جديدة. ومن أبرز هذه المؤشرات:

-انسحاب القوات الأمريكية من النيجر: في ١٦ مارس ٢٠٢٤، أعلن المتحدث باسم المجلس العسكري النيجري، أمادو عبد الرحمن، إنهاء الاتفاقية العسكرية الموقعة مع الولايات المتحدة قبل حوالي ١٢ عامًا بشكل فوري. جاء هذا القرار كخطوة تصعيدية زادت من حدة التوتر بين البلدين، ومن المتوقع أن تصل هذه التوترات إلى ذروتها في

الفترة المقبلة. ويعتبر المجلس العسكري الحاكم في النيجر أن الاتفاقيات الأمنية المبرمة مع واشنطن غير عادلة، حيث تم فرضها بشكل أحادي خلال فترة إدارة أوباما. ومع استمرار الضغوط النيجرية على الولايات المتحدة لسحب قواتها البالغ عددها نحو ١١٠٠ عسكري، قد تشهد الفترة القادمة إغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية في أغاديز، والتي تضم حوالي ٦٥٠ جنديًا أمريكيًا(٢٢)

-تقييد النشاط العسكري الأمريكي في تشاد: في ٤ أبريل ٢٠٢٤، وجه قائد القوات الجوية التشادية رسالة إلى الملحق العسكري الأمريكي في نجامينا، طالب فيها بوقف الأنشطة العسكرية الأمريكية في قاعدة "كوسي" الجوية، وذلك بسبب عدم وجود أساس قانوني لهذه الأنشطة. وكشفت هذه الرسالة، التي تم الإعلان عنها في ١٨ أبريل ٢٠٢٤، عن توجه جديد من قبل نظام ديبي الابن يهدف إلى تقليص الوجود الأمريكي في البلاد، بالإضافة إلى منع أي تدخلات محتملة من قبل الولايات المتحدة في المسار السياسي المستقبلي لتشاد.

ومع ذلك تدرك الولايات المتحدة الأهمية الاستراتيجية لتشاد وأعلنت عبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أنها لا تزال تجري محادثات مع الجانب التشادي حول مستقبل الشراكة العسكرية بين البلدين. ومن المتوقع أن يتم التوصل إلى اتفاقيات جديدة بشأن القوات الأمريكية الموجودة في تشاد، والتي يقدر عددها بنحو ١٠٠ عسكري، وذلك بعد استقرار الأوضاع السياسية في البلاد، خاصة مع توجه ديبي الابن نحو موسكو فور الفوز في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٦ مايو ٢٠٢٤، دون أن يعني ذلك قطع العلاقات مع واشنطن.

-تراجع سمعة الولايات المتحدة في غرب أفريقيا: ساهمت المواقف الأمريكية و التي اتسمت بالارتباك تجاه التطورات السياسية في دول غرب أفريقيا منذ عام ٢٠٢٠، في

تدهور الصورة الذهنية للولايات المتحدة لدى النخب العسكرية الجديدة التي وصلت إلى السلطة في النيجر وتشاد وبوركينا فاسو ومالي. [٢٣]

تتعدى تداعيات التوترات الخفية بين واشنطن ودول غرب إفريقيا الجوانب الأمنية المرتبطة بالوجود العسكري الأمريكي في منطقة الساحل، حيث تمتد لتشكل تأثيرًا سلبيًا أوسع على النفوذ الأمريكي في المنطقة. ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية: [٢٤]

تراجع الدور العسكري للولايات المتحدة: من المتوقع أن يؤثر تراجع النفوذ السياسي الأمريكي في دول الساحل على تحركاتها العسكرية هناك، خاصة بعد إلغاء الاتفاقيات الأمنية مع النيجر وبوركينا فاسو وتشاد، بالإضافة إلى انعدام التنسيق الأمني مع مالي. ونظرًا للأهمية الاستراتيجية لدول الساحل، وخاصة تشاد والنيجر في السياسة العسكرية الأمريكية حيث تُعتبران مركزًا للعمليات في منطقتي غرب وشمال إفريقيا، فإن فقدان واشنطن لوجودها في هاتين الدولتين سيؤدي إلى تداعيات سلبية على العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة.

تصاعد النفوذ الروسي: أستغلت موسكو تراجع الدعم للسياسات الغربية، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي، في منطقة الساحل، وخاصة تجاه فرنسا والولايات المتحدة. كما استفادت روسيا من حالة عدم الاستقرار التي سادت المنطقة في السنوات الأخيرة، والتي تمثلت في تزايد ظاهرة الانقلابات العسكرية، بدءًا من انقلاب مايو ٢٠٢١ في مالي مرورًا بانقلابات تشاد وبوركينا فاسو في ٢٠٢١ و٢٠٢٢ على التوالي، ووصولًا إلى انقلاب النيجر في يوليو ٢٠٢٣. وقد عملت روسيا على بناء علاقات سياسية مع الحكومات العسكرية الجديدة في هذه الدول، ودعمت استقرار حكمها من خلال تقديم مساعدات إنسانية واقتصادية. على سبيل المثال، أعلنت روسيا خلال القمة الروسية-

الإفريقية الثانية، التي عُقدت في موسكو في يوليو ٢٠٢٣ عن تقديم حبوب مجانية لست دول إفريقية، بما في ذلك مالي وبوركينا فاسو. [٢٥]

في الوقت نفسه نجحت روسيا من خلال هذه السياسات في تعزيز وجودها العسكري في غرب إفريقيا على حساب القوى الغربية، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة. وقد ظهرت هذه التحركات بوضوح في مايو ٢٠٢٤، مع وصول معدات عسكرية روسية ومدربين جدد إلى نيامي، بالإضافة إلى منحها الحكومة العسكرية في النيجر أول دفعة من أنظمة الدفاع الجوي. ومن الجدير بالذكر أن وزير الدفاع الأمريكي أعلن في ٤ مايو ٢٠٢٤ عن وجود جنود روس في قاعدة جوية في النيجر تتمركز فيها أيضًا قوات أمريكية، وهي خطوة تُعتبر وفقًا لتقديرات أمريكية محاولة روسية لملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الأمريكي.[٢٦]

وبناءً على ما سبق فإن انسحاب القوة العسكرية التابعة للولايات المتحدة الامريكية من النيجر وتقليص وجودها العسكري في دولة التشاد مع إعادة نشرها، يثير تساؤلات عديدة حول دوافع هذا التراجع وانعكاساته على المصالح الأمريكية في منطقة تُعتبر من مناطق النفوذ التقليدية للولايات المتحدة، حيث ضخت واشنطن استثمارات ضخمة في مجالات التنمية والدفاع والأمن. ومع أن التوتر أصبح سمة بارزة في علاقات واشنطن مع دول الساحل، وأن جميع الاحتمالات لا تزال قائمة، إلا أن ذلك لا يشير بالضرورة إلى وصول العلاقات إلى مرحلة القطيعة. بل من المتوقع أن تعمل الولايات المتحدة على تصحيح أخطائها مع دول المنطقة، وإعادة تشكيل تحالفاتها الأمنية مع النخب العسكرية الجديدة، خاصة في ظل حرصها الواضح على تحجيم نفوذ خصومها ومنافسيها في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك تدرك واشنطن أهمية تعزيز العلاقات مع دول الساحل والصحراء الغنية

بالموارد الطبيعية، مما قد يدفعها إلى تبني سياسات أكثر مرونة واستراتيجيات جديدة لتعزيز تواجدها في المنطقة.

هـ: ظهور القوي العالمية الجديدة على الساحة الدولية.

يعتبر ظهور القوى العالمية الجديدة بالنسبة المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي نُشر في عام ٢٠٢٢، تحولًا واضحًا في موقف الناتو نحو نظام دولي جديد يعترف بوجود أكثر من قوة عالمية واحدة. يُظهر بوضوح تحولًا في موقف الناتو نحو نظام دولي جديد يعترف بوجود أكثر من قوة عالمية واحدة في المنطقة. وبالفعل، فإن التصريح بأن المنطقة ليست في حالة سلام وتحديد روسيا والصين باعتبارهما التهديدين الرئيسيين هو إعلان واضح بأن حقبة جديدة قد بدأت. مثل هذه المواجهات بين القوى العظمى ليست جديدة، لكنها اشتدت نتيجة للحرب في أوكرانيا. وفي هذا التحليل، ويُعتبر التراجع الأمريكي جزءًا من اتجاه أوسع في المشهد السياسي الدولي، يتمثل في تنامي التنافس العالمي الناجم عن صعود قوى دولية جديدة، تعكس في جوهرها تحولًا في مركز الثقل الاقتصادي بعيدًا عن المحور الأمريكي. ومن أبرز هذه القوى دول مثل الصين والهند وروسيا، بالإضافة إلى قوى إقليمية مثل تركيا وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا، والتي يُطلق عليها الاقتصاديون في بعض الأحيان مصطلح "دول الأسواق الناشئة". وقد توقع البنك الدولي في تقرير صدر في مايو ٢٠١١ أن ست دول، وهي الصين والهند والبرازيل وروسيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، ستسهم بنحو نصف النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٥. [٢٧]

من وجهة نظر هذه القوى الصاعدة وخاصة الصين فإن هذا التحول يمثل عودة إلى المكانة الطبيعية أو الشرعية في التسلسل الهرمي للقوى العظمى. ويرى بعض المحللين أن صعود هذه القوى الجديدة يُعد أقوى مؤشر على تراجع نظام القطبية الأحادية، حيث

تتمتع هذه الدول بمؤشرين رئيسيين للتفوق الاقتصادي، وهما معدلات النمو النسبية وحصصها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[٢٨]

وبمراجعة البيانات الإحصائية، يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المذكورة قد شهد نموًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، مع تفوق صيني واضح يجعلها المرشح الأبرز لمنافسة الولايات المتحدة على زعامة النظام الدولي الجديد. [٢٩]

تُعتبر الصين أكبر قوة بشرية على مستوى العالم، وقد نجحت في تحقيق قفزة نوعية في المجالات الصناعية والاقتصادية والتكنولوجية، مما جعلها واحدة من أكبر الدول الصناعية وأسرعها نموًا على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الصين قوة عسكرية ضخمة، سواء في الأسلحة التقليدية أو النووية. كما يتميز الاقتصاد الصيني بقدرة كبيرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويعزو الخبراء هذا النمو الاقتصادي الكبير إلى عدة عوامل، أبرزها التركيز الشديد على تعزيز النمو الاقتصادي والتحديث العلمي والتكنولوجي كوسيلة لتحقيق مكانة عالمية مرموقة.

في هذا السياق يرى العديد من المحللين أن الصين قد اتبعت استراتيجية "أخفِ قدراتك وانتظر الوقت المناسب"، التي وضعها "دينغ شياو بينغ". وعلى مدار سنوات، التزمت الصين بسياسة عدم التدخل المباشر في الشؤون الدولية، وتجنبت المواجهات المباشرة مع الولايات المتحدة والدول المجاورة لها. بدلاً من ذلك، عملت على الاندماج في النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، بهدف تحقيق ما أسمته "الصعود السلمي". ولم يكن هدف الصين على المدى البعيد مجرد تحقيق الثراء، بل بناء ثروة كافية تمكنها من امتلاك القدرات العسكرية اللازمة لمنافسة الولايات المتحدة على الهيمنة الإقليمية والعالمية. وقد نجحت الصين إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف، حيث تحتل قوتها العسكرية المرتبة الثالثة عالميًا من حيث عدد الجنود العاملين، الذي بلغ حوالي مليوني جندي، بالإضافة

إلى إنفاقها العسكري الذي وصل إلى ٢٣٠ مليار دولار وفقًا لإحصائيات عام ٢٠٢٢. كما نجحت الصين في تجاوز الولايات المتحدة لتصبح الدولة الرائدة في مجال التصنيع العالمي، مما أكسبها لقب "مصنع العالم".[٣٠]

تتصدر اليابان العملاق الاقتصاديئ قائمة الدول الأكثر ثراءً على مستوى العالم وفقًا لجميع المؤشرات المعتمدة. فهي تحتل المرتبة الأولى من حيث السيولة النقدية وحجم الاستثمارات الدولية، بالإضافة إلى امتلاكها أكبر احتياطي من العملات الأجنبية. كما تتميز اليابان بكونها رائدة في إنتاج الحديد والصلب، وكذلك في تصنيع الأجهزة الإلكترونية والمركبات، مما يعزز مكانتها كقوة صناعية واقتصادية عظمى.[٣١]

فتراجع هيمنة الولايات المتحدة وبروز قوى عالمية جديدة، مثل الصين وروسيا، يشكل تحولًا عميقًا في المشهد الدولي، ويعيد تشكيل التفاعلات العالمية بشكل غير مسبوق منذ انتهاء الحرب الباردة. فيما يلي تحليل شامل للسيناريوهات المتوقعة في ظل هذا التحول:[٣٢]

نهاية الهيمنة الأحادية القطبية: بعد انتهاء الحرب الباردة سيطرت الولايات المتحدة على النظام العالمي كقوة عظمى وحيدة. لكن مع تراجع نفوذها، يتجه العالم نحو نظام متعدد الأقطاب، حيث تتنافس عدة دول على النفوذ، مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والهند.

١-**تصاعد التوترات الإقليمية:** مع تراجع قدرة الولايات المتحدة على فرض النظام العالمي، من المتوقع أن تشهد العديد من المناطق نزاعات إقليمية متزايدة بسبب الفراغ في القيادة الدولية في أوروبا الشرقية حيث استمرار التوترات بين روسيا والغرب، مع أوكرانيا كحالة بارزة. وفي آسيا والمحيط الهادئ فتصاعد التنافس بين الصين ودول الجوار، خاصة حول

قضايا مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي. وفي الشرق الأوسط تصاعد الصراعات بين القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا وإسرائيل في ظل غياب دور أمريكي فاعل. [٣٣]

٢-بروز تحالفات ومنظمات جديدة: مع تراجع الهيمنة الأمريكية، من المتوقع أن تظهر تحالفات جديدة أو تعزز التحالفات القائمة ومنها مجموعة بريكس (BRICS): تسعى لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي وتعزيز استخدام العملات المحلية في المعاملات الدولية. وفضلاً عن منظمة شنغهاي للتعاون: بقيادة الصين وروسيا، تركز على تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين أعضائها. والاتحاد الأوروبي قد يعمل على تعزيز استقلاليته بعيدًا عن التأثير الأمريكي خاصة في ظل تراجع الالتزام الأمريكي بحماية الأمن الأوروبي. [٣٤]

٣-التكنولوجيا كساحة للتنافس العالمي: ستكون التكنولوجيا مجالًا رئيسيًا للتنافس بين القوى العالمية فضلاً عن الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وفي هذا المجال تتفوق الصين بشكل كبير في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس، مما يعزز نفوذها التكنولوجي عالميًا. أما في مجال سباق الفضاء يتزايد التنافس في مجال الفضاء الخارجي مع دخول قوى مثل الصين والهند وروسيا بقوة إلى هذا المجال. [٣٥]

٤-تغيرات في النظام الاقتصادي العالمي:من المتوقع أن يشهد النظام المالي العالمي تحولات كبيرة، مع محاولات لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي وتعزيز الأنظمة المالية المحلية.

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج ما يلي :١- أنه بالرغم من استمرار هيمنة الولايات المتحدة على الصعيدين العسكري والاقتصادي وفقًا للبيانات الإحصائية، إلا أن تراجع الدور الأمريكي أصبح أمرًا لا شك فيه. ٢-هذا التراجع جاء نتيجة لإخفاقات اقتصادية

وسياسية متراكمة سواء أكانت في أوروبا وأفريقيا وآسيا وتكون ناتجة عن سياسة "التوسع الإمبراطوري" غير المدروس، مما يشير إلى انحسار النفوذ الأمريكي في العقود القادمة.
٣- أن التحول نحو نظام دولي جديد أصبح حتميًا، حيث أدت الحرب الباردة إلى اعتماد الولايات المتحدة بشكل كبير على الأدوات العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، مما أضعف اقتصادها وأدى إلى عجز مستمر في ميزانيتها نتيجة ذلك أصبح من الصعب عليها الاستمرار في تحمل أعباء القطب الواحد.٤-نتيجة التنافس المحتمل بين الصين والولايات المتحدة، إلا أن هناك مؤشرات واضحة على تشكيل نموذج جديد للحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي، مع مشاركة روسيا. هذا التعدد القطبي قد يؤدي إلى أستقرار وتوازن في النظام الدولي، إلى صراعات ومواجهات بين القوى الكبرى المهيمنة.

المطلب الثالث: دور الحزب الديمقراطي وتراجع النفوذ الامريكي

تولى الحزب الديمقراطي السلطة عدة مرات، وقد أثر توجهه على السياسة الخارجية والنفوذ الأمريكي. إليك بعض النقاط المتعلقة بدور الحزب في تراجع النفوذ الامريكي:

١. **التوجه نحو التعددية** :دعا الحزب الديمقراطي إلى تبني سياسات متعددة الأطراف والتي تعتمد على التعاون مع دول أخرى. هذا الأمر أدى إلى تقليص القوة الأمريكية الفردية على الساحة العالمية.

٢. **التقليص من التدخل العسكري** :إعلان الحزب عن تقليص التدخلات العسكرية في مناطق الصراع، مما أثر على الوجود العسكري الأمريكي في أماكن استراتيجية.

٣. **الاهتمام بالشؤون الداخلية** :تحت رئاسة الرئيس بايدن، كانت هناك توجيهات بعقد اتفاقيات داخلية بدلاً من المبادرات الخارجية، مما أدى إلى تقليص التركيز على السياسة الخارجية وتراجعت الاستثمارات في النفوذ الأمريكي.

فقد كان للتراجع الامريكي مردودات على الحزب الديمقراطي فمنها تحديات في السياسة الخارجية: يواجه الحزب الديمقراطي تحديات كبيرة في كيفية التعامل مع القوى الصاعدة، ما يتطلب إعادة تقييم استراتيجيات السياسة الخارجية. والانقسامات الداخلية: تراجع النفوذ يظهر بشكل واضح من خلال الانقسامات داخل الحزب، بين الأعضاء المعتدلين والتقدميين، مما يؤدي إلى ضعف في التفاوض على سياسات موحدة.

فقد كان لحزب الديمقراطي دور في رسم السياسية الخارجية الأمريكية في عهد أوباما والحزب الديمقراطي :

باراك أوباما هو الرئيس الامريكي الرابع والاربعون، وآخر رئيس من الحزب الديمقراطي يشغل منصب الرئيس وهو من الرؤساء الذي نال شعبية كبيرة من المواطنيين الامريكيين، وذلك في الفترة بين ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٧.أشهر الرؤساء الذين كانوا ينتمون لهذا الحزب هم بيل كلينتون، جون كينيدي، فرانكلين روزفلت، أندرو جونسون، وفرانكلين بيرسكان الحزب المسيطر ذلك الوقت هو الحزب الديمقراطي بسبب انتماء اوباما لذلك الحزب أدى ذلك في التأثير على قراراته تجاه العديد من المواقف والقضايا الدولية.

فعندما يتم الربط بين الحزب الديمقراطي الذي ينتمي له اوباما وتصرفات اوباما تجاه القضايا الدولية فسوف نجد تشابه كبير بينهم لان الحزب الديمقراطي هو حزب يسعى للدفاع عن مصالح الدولة عن طريق التصرفات والخطوات المسؤولة وليس عن طريق أستخدام القوة المباشرة مثلما يفعل الجمهوريين لذلك يسعى الديمقراطيون للتقليل من المخزون النووي والاسحلة النووية التي تشجع استخدام العنف والقوة المسلحة، كان باراك اوباما يقوم بالتصرف الاستراتيجي والمسؤول في القضايا الهامة والشائك، كان اوباما يسعى دائماً لنشر الديمقراطي.[٣٦]

إن نظرة أوباما إلى تشجيع الديمقراطية في العالم لا تقوم على الغرض من الخارج وإنما تشجيع الداخل على الوصول إلى مرحلة الديمقراطية عبر وسائل الضغط المباشر وغير المباشر وهنا نجد بارقة أمل لشعوب الشرق الأوسط التي يرزح معظمها تحت حكام مستبدين وديمقراطية الـ٩٩% وشيوع توارث السلطة وتمدد الرئاسات مدى الحياة وأحزاب معارضة شكلية وأحزاب سلطة تستخدم إمكانيات الدولة لفرض نفسها.

يشير أوباما إلى أن سياسة أمريكا الخارجية في محاربة الإرهاب الذي هو صراع مسلح وحرب أفكار يجب أن تقوم على الموائمة القائمة على إبراز القوة العسكرية بصورة حكيمة وزيادة التعاون مع الأمم الأخرى (وأن التصدي لمشكلات الفقر في العالم والدول الفاشلة أمر حيوي لمصالح جميع الدول لذلك كان يحرص على تحقيق الديمقراطية في الدول ومنع العنف فضلاً عن انه يرفض ان تكون الصورة الواضحة للسياسة الخارجية الأمريكية هي ان امريكا تسعى للحرب والخراب داخل الدول .[٣٧]

للحزب الديمقراطي دور في انهاء الحرب في العراق بطريقة مسؤولة ففي ذلك الوقت كانت سياسة أوباما تجاه العراق استراتيجية غير متسرعة فإنه في الوقت الذي يشدد على الإنسحاب على مراحل إلا أن تأكيده على استقرار العراق والحيلولة دون قيام حكومة معادية أو قيام قاعدة للإرهاب فيه يشير إلى بقاء أمريكي من نوع معين فضلا عن وجود دبلوماسية نشطة للقوة الناعمة تعمل على تحقيق هذه الأهداف.، فضلاً عن ان الحزب الديمقراطي وضعوا حد لتنظيم القاعدة الارهابي على طريق الهزيمة بمقتل " بن لادن " وكبحوا تقدم حركة طالبان مما يمهد انسحاب القوات الأمريكية من افغانستان بالاضافة انهم أكدوا إن لديهم " التزاما غير متزعزع بأمن إسرائيل، كما انهم يسعون للمحافظة على جيش قوي وانه لابد من الانفاق على الدفاع من اجل تقوية ميزانية الجيش الامريكي .

من الامور التي اغفلها او اهملها اوباما والحزب الديمقراطي فترة حكمه، ولم يتعامل معها هو شيوع اليسار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وهو معاد لأمريكا بصورة عامة فضلاً عن وضع سياسة أمريكية تتعامل بإيجابية مع الأحزاب الإسلامية التي تؤمن بتداول السلطة والديمقراطية في المنطقة بدل الأحزاب السلطوية الفاقدة للشعبية والمدعومة من أمريكا.(٣٨)

وبالنسبة لفترة بايدن، فقد تعهد بإعادة تنظيم الأولويات المحلية للحد من عدم المساواة الاقتصادية، ودعم الوظائف عالية الجودة، أيضًا تعهد بإعادة تقييم السياسة الخارجية للولايات المتحدة لدعم نوع من القومية الاقتصادية التي تركز على الطبقة الوسطى، وهناك مؤشرات مبكرة على تحول الدبلوماسية الأمريكية لدعم التزام بايدن، ففي مارس الفائت، ألقى " أنتوني بلينكين " أول خطاب له كوزير للخارجية، وكان العنوان غير معتاد لأنه وجّه كلماته ليس إلى القادة الأجانب أو شعوب العالم، ولكن إلى الشعب الأمريكي(٣٩). وقال: «حددنا أولويات السياسة الخارجية لإدارة بايدن من خلال طرح بعض الأسئلة البسيطة: ماذا ستعنى سياستنا الخارجية للطبقة الوسطى؟ ما الذى يتعين علينا القيام به حول العالم ليجعلنا أقوى هنا في الوطن؟ وما الذى يتعين علينا القيام به فى الوطن ليجعلنا أقوى في العالم؟»، يؤكد كل سؤال من هذه الأسئلة على استراتيجية مشتركة حول الأسس المحلية لقوة الولايات المتحدة الأمريكية.(٤٠)

هذا التحول المعلن في السياسة الخارجية الأمريكية هو جزء من تحول أوسع في السياسة الأمريكية بشكل عام، وهذا التغيير المدفوع بزيادة عدم الرضا عن سيطرة الشركات على المؤسسات السياسية وتزايد عدم المساواة الاقتصادية، والظلم العنصري، والقلق المرتبط بالعولمة، ينطوي على دعم دور حكومي نشيط في تخفيف العوامل التي تؤثر على حياة الناس.

ومن الممكن أن تكون عملية تطوير السياسة في حكومة الولايات المتحدة من أعلى إلى أسفل (من خلال توجيه من الرئيس) أو من أسفل إلى أعلى (من خلال البدأ بالعمل الميداني أو البحث في مكان ما في البيروقراطية ثم يرتفع). في كلتا الحالتين تتضمن هذه المقترحات عمومًا قدرًا من المراجعة البيروقراطية والتكرار، مثلاً في البيت الأبيض يتم تنسيق عملية السياسة الخارجية عبر وكالات الفرع التنفيذي من خلال العديد من اجتماعات مجلس الأمن القومي، وتستلزم هذه العملية اجتماعات متكررة على مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي البيروقراطي، وعادة ما تسبق الاجتماعات القرارات الرسمية التي يتخذها الرئيس جنبًا إلى جنب مع اللجنة الرئيسة.

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج ما يلي :١- أنه بالرغم من استمرار هيمنة الولايات المتحدة على الصعيدين العسكري والاقتصادي وفقًا للبيانات الإحصائية، إلا أن تراجع الدور الأمريكي أصبح أمرًا لا شك فيه. ٢-هذا التراجع جاء نتيجة لإخفاقات اقتصادية وسياسية متراكمة سواء أكانت في أوروبا وأفريقيا وآسيا وتكون ناتجة عن سياسة "التوسع الإمبراطوري" غير المدروس، مما يشير إلى انحسار النفوذ الأمريكي في العقود القادمة. ٣- أن التحول نحو نظام دولي جديد أصبح حتميًا، حيث أدت الحرب الباردة إلى اعتماد الولايات المتحدة بشكل كبير على الأدوات العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، مما أضعف اقتصادها وأدى إلى عجز مستمر في ميزانيتها نتيجة ذلك أصبح من الصعب عليها الاستمرار في تحمل أعباء القطب الواحد.٤-نتيجة التنافس المحتمل بين الصين والولايات المتحدة، إلا أن هناك مؤشرات واضحة على تشكيل نموذج جديد للحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي، مع مشاركة روسيا. هذا التعدد القطبي قد يؤدي إلى أستقرار وتوازن في النظام الدولي، إلى صراعات ومواجهات بين القوى الكبرى المهيمنة. ٤- إن الحزب الديمقراطي الأمريكي لعب دورًا محوريًا في تشكيل السياسات الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية في الولايات المتحدة. على الرغم من التحديات التي تواجهه، لا يزال الحزب يؤثر أيضًا على مستقبل البلاد من خلال تقديم حلول للقضايا الاجتماعية والاقتصادية المعقدة. بالنظر إلى تحديات العصر الحديث، يتعين على الحزب تطوير استراتيجيات فعالة للحفاظ على رؤيته العصرية والنجاح في الانتخابات القادمة.٥-يمر الحزب الديمقراطي بفترة صعبة تتطلب إعادة نظر في استراتيجياته وأفكاره لكيفية التعامل مع تراجع النفوذ الأمريكي. يبين البحث أن هناك ضرورة لتطوير سياسات فعالة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الراهنة في الساحة العالمية. وفي ضوء ذلك من المحتمل أن يظل الحزب الديمقراطي يؤثر على هوية السياسة الأمريكية في المستقبل، ولكنه يحتاج إلى القدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية.

قائمة المراجع:

١- الإيكونوميست: هل أمريكا في تراجع؟ التحديات التي تواجه مكانتها كقوة عظمى، ٢٠١٨،ص٣٥.

٢- المصدر نفسه ، ص٣٦٠

٣- كريس، لايان، الانسحاب العسكري الأمريكي واستيلاء طالبان على أفغانستان: في كثير من الأحيان الأسئلة المطروحة، سبتمبر ٢٠٢١.ص٣٠.

٤- السيد زهرة ، مقال بعنوان سياسة ترامب الخارجية والرأي العام الأمريكي ،موقع اخبار الخليج ،متاح علي الرابط التالي :http://www.akhbar-

٥- شوكووجور، شياكو مراجعة للإجراءات المتخذة لوقف أزمة الرهن العقاري والركود الاقتصادي في الولايات المتحدة، الوضع الحالي لسوق الرهن العقاري والاقتصادي، المجلة الأوروبية للأبحاث المالية والمصرفية المجلد. ٧. العدد ٧. ٢٠١٧.ص٣٠.

٦-المصدر نفسه ،ص٣٢.

٧- لين، كريستوفر، هذه المرة حقيقي: نهاية الأحادية القطبية والسلام أمريكانا، الدراسات الدولية الفصلية، جامعة تكساس، ٢٠١٨.

http://eng.chinamil.com.cn/OPINIONS_209196/index.html

٨- فريدة زايد، "مستقبل النسق الدولي في ظل تراجع الهيمنة الامريكية"،المركز العربي الديمقراطي ، للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢١،ص٢٥.

٩- الإيكونوميست ، مرجع سابق ، ص٣٩.

١٠- فضل الربيعي، تقييم الغزو الامريكي للعراق، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص٢٨.

١١- رأفت السيد علي،" ترامب والقوميون الجدد: توجهات الطريق أمام تحولات العولمة"، مجلة الجديد، عدد ٢٧، أبريل ٢٠١٧.ص ٢٣.

١٢-مرجع نفسه ، ٣٥ .

١٣- فانيسا وويليامسون وترامب والعنصرية: ماذا تقول البيانات؟ بروكينجز، أبريل ٢٠١٩.ص٢٠.

١٤- التقرير النهائي لمجموعة دراسة أفغانستان طريق للسلام في أفغانستان، الولايات المتحدة معهد الولايات للسلام، واشنطن العاصمة، فبراير ٢٠٢١.ص٢٠.

١٥- أبيجيل كاباندولا، انسحاب الولايات المتحدة من النيجر يشير إلى تحول في المؤثر الغربي في منطقة الساحل، معهد أبحاث السياسة الخارجية، ١ أبريل ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:
https://www.google.com/search?q=%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%84+%D9%83%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%8

١٦- إسماعيل صالح، التداعيات الدولية والاقليمية للانسحاب الامريكي في أفغانستان، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد ١٥، عدد ١٤، أبريل ٢٠٢٢، ص٢٣.

١٧- نادية مكرم،" الذكرى العشرون: الانعكاسات المحتملة للانسحاب الامريكي من أفغانستان، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل ٢٠٢١ .ص٢٦.

١٨- إسماعيل صالح ، مرجع سابق، ص٤٩.

١٩-مرجع نفسه ، ص ٤٠.

٢٠-نادية مكرم ، مرجع سابق ، ص٢٨.

٢١- نايمين سان، "تحول السلطة: تحليل تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا"، المجلة الأمريكية الدولية للفنون الإنسانية والعلوم الاجتماعية ٦(١).٢٠٢٤.ص١٢.

٢٢-مرجع نفسه ، ص١٥.

٢٣-مرجع نفسه ، ص٣٠.

٢٤- أبيجيل كاباندولا، مرجع سابق.

٢٥- هوانغ بانيو، انسحاب القوات الأمريكية يؤدي إلى إعادة هيكلة كبيرة للسلطة في منطقة الساحل بإفريقيا، الجيش الصيني على الإنترنت، ٨ مايو ٢٠٢٤. متاح على:

سبتمبر ٢٠٢١، متاح علي الرابط التالي :https://www.economist.com/films/2021/09/17/is-america-in-declin

٢٦-مرجع نفسه.

٢٧-مرجع نفسه .

٢٨- حبيبة ضياء الدين ، " تنافس القوي العظمي " ، مركز حبتور للابحاث والدراسات السياسية ، ٢٠٢٣،ص٢٢.

٢٩- لين كريستوفر، هذه المرة حقيقي: نهاية الأحادية القطبية والسلام أمريكانا، الدراسات الدولية الفصلية، جامعة تكساس، ٢٠١٨.

http://eng.chinamil.com.cn/OPINIONS_209196/index.html

٣٠- عبد الخالق عبد الله، النظام العالمي الجديد: الحقائق والاوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، أبريل ٢٠١٩ .ص٣٦.

٣١-مرجع نفسه ، ص٤٠.

٣٢- قوة النار العالمية، القوة العسكرية الصينية لعام ٢٠٢٢،متاح علي الرابط التالي : .https://www.globalfirepower.com/country-military-strength)

٣٣-مرجع نفسه.

٣٣- مهند حميد مهيدي، "معضلة العولمة: تراجع النموذج الأمريكي العالمي"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، ٢٠٢٤.ص٢٤.

٣٤- نبيل فهمي ، المسارات المتوقعة للقوي العظمي " ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتوقعة ، ٢٠٢٤، متاح علي الرابط التالي :

https://futureuae.com/ar/Author/Index/1325/%D9%86%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%87%D9%85%D9%8A

٣٥-مرجع نفسه .

٣٦-مرجع نفسه .

٣٧- ساندي مايسل، ترجمة غريب علي، كتاب بعنوان " الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية"، ٢٠٢٣، مؤسسة الهنداوي، علي الرابط:

https://www.hindawi.org/books/9475

٣٨- داليا يسري ، مقال بعنوان " ما وراء القرار الأمريكي، دور جماعات الضغط في صياغة سياسة واشنطن " ،موقع المرصد اليوم ،٢٠٢٣ ،علي الرابط التالي :

https://web.ecsstudies.com/11086

٣٩- حسن أيوب، " السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جو بايدن"، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، دراسه بحثية منشورة، ٢٠٢١، متاح على الرابط:

https://www.alwatan.com.sa/article/1057955

٤٠- يكمان حمد، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن "، جريدة أخبار الخليج، البحرين، مايو ٢٠٢١، متاح علي الرابط :

https://akhbar-alkhaleej.com/